

ضريبة القيمة المضافة

| القرار رقم (VTR-2021-852)

| الصادر في الدعوى رقم (V-42631-2021)

لجنة الفصل

الدائرة الثالثة للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة
القيمة المضافة في مدينة الرياض

المفاتيح:

ضبط ميداني . غرامة عدم احتفاظ بالفوatir الضريبية . قبول الدعوى من الناحية
الشكلية لتقديمها خلال المدة النظامية

الملخص:

طالبة المدعية بإلغاء قرار هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بشأن غرامة الضبط
الميداني مبلغ وقدرة (١٠,٠٠٠) ريال، وتطلب إلغاء قرار المدعي عليها - أست
المدعية اعترافها على أنها طالب بإلغاء قرار المدعي عليها المتعلق بغرامة عدم
الاحتفاظ بالسجلات والفوatir الضريبية - أجابت الهيئة بأنه بسؤال مثل المدعية
عن السجلات والمستندات والفوatir الضريبية، أفاد بعدم الاحتفاظ بها، وهو ما يعد
مخالفاً لأحكام النظام - ثبت للدائرة أن المدعية لم تثبت صحة ادعاءها ولم تحفظ
بالفوatir الضريبية - مؤدى ذلك: رفض دعوى المدعية - اعتبار القرار نهائياً وواجب
النفاذ بموجب المادة (٤٤) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات
الضريبية.

المستند:

- (٤٤/١)، من نظام ضريبة القيمة المضافة الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم
(م/١١٣) بتاريخ ٢٠٢٠/٨/١٤٣٨هـ .
- المادة (٢٠)، و(١٥)، و(٢٢)، من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات
الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٤٠/٢٦٠) وتاريخ ٢١/٤/١٤٤١هـ .

الوقائع:

الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله، وآلله وصحبه ومن والاه؛ وبعد:

في يوم الأربعاء ١٧/٠٨/٢٠٢١هـ الموافق ٢٥/٠٨/٢٠٢١م، اجتمعت الدائرة الثالثة
للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة في مدينة الرياض، وذلك

للنظر في الدعوى المقامة من (...) ضد الهيئة العامة للزكاة والدخل. وحيث استوفت الدعوى الأوضاع النظامية المقررة، فقد أودعت لدى الأمانة العامة للجان الضريبية بالرقم أعلاه بتاريخ ٢١/٣/٢٠٢١م.

تلخص وقائع هذه الدعوى في أن المدعى /...، هوية وطنية رقم (...) بصفتها مالكة مؤسسة ... ، سجل تجاري رقم (...), تقدمت بلائحة دعوى تضمنت اعترافها على غرامة الضبط الميداني مبلغ وقدرة (١٠,...) ريال، وتطلب إلغاء قرار المدعى عليها.

وبعرض لائحة الدعوى على المدعى عليها، دفعت بالآتي: «أولاً: الدفع الم موضوعية: ١/ قام ممثلو الهيئة بتاريخ ١٦/٩/٢٠٢٠م، ب مباشرة مقر المدعى وبسؤال ممثل المدعى عن السجلات والمستندات والفوواتير الضريبية، أفاد بعدم الاحتفاظ بها، وهو ما يعد مخالفًا لأحكام الفقرة الأولى من المادة السادسة والستون من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة. ٢/ بعد التثبت من مخالفه المدعى لأحكام نظام ضريبة القيمة المضافة ولائحته التنفيذية لما تبين أعلاه، قامت الهيئة بفرض غرامة بقيمة (١٠,...) ريال، بناءً على الفقرة الأولى من المادة الخامسة والأربعون من نظام ضريبة القيمة المضافة والتي تنص على أنه «يعاقب بغرامة لا تزيد على (٥٠,...) خمسين ألف ريال كل من: ١- لم يلتزم بحفظ الفواتير الضريبية والدفاتر والسجلات والمستندات المحاسبية خلال الفترة المنصوص عليها في اللائحة، وتكون الغرامة عن كل فترة ضريبية، وبناءً على ما سبق فإن الهيئة تطلب الحكم برفض الدعوى»، انتهى ردها.

وفي يوم الاربعاء بتاريخ ٢٥/١٢/٢٠٢١هـ الموافق ٤/٨/٢٠٢١م، افتتحت الجلسة والمنعقدة عبر الاتصال المرئي طبقاً لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد؛ استناداً على ما جاء في البند ثانياً من المادة (الخامسة عشرة) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٤٠/٢٦٠) وتاريخ ٢٤/٤/١٤٤١هـ وبالمناداة على أطراف الدعوى حضر ... ذو هوية وطنية رقم (...) بصفته ممثلاً عن هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بموجب خطاب التفويض رقم (...) وتاريخ ١٩/٥/١٤٤١هـ وال الصادر من وكيل المحافظ للشؤون القانونية، عن المدعى عليها. ولم يثبت حضور المدعى او من يمثلها، على الرغم من تبلّغه بموعيد الجلسة نظاماً، وبناءً عليه قررت الدائرة بالإجماع سطح الدعوى، وفقاً لأحكام المادة (العشرون) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

وبتاريخ ٤/٨/٢٠٢١م تقدمت المدعى بطلب إعادة السير في الدعوى.

وفي يوم الاربعاء بتاريخ ١٧/١٠/١٤٤٣هـ الموافق ٢٠٢١/٨/٢٥م، افتتحت الجلسة والمنعقدة عبر الاتصال المرئي طبقاً لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد؛ استناداً على ما جاء في البند ثانياً من المادة (الخامسة عشرة) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٤٠/٢٦٠) وتاريخ ٢٤/٤/١٤٤١هـ، وبالمناداة على أطراف الدعوى لم يثبت حضور المدعى او من

يمثلها، وحضر ... هوية وطنية رقم (...) بصفته ممثلاً لهيئة الزكاة والضريبة والجمارك بموجب خطاب التفويض رقم (...) وتاريخ ١٤٤١/٠٥/١٩هـ والصادر من وكيل المحافظ للشؤون القانونية، وبسؤال ممثل المدعي عليها عن رده أجاب بأنه يتمسك بما ورد في مذكرة الرد المقدمة في ملف القضية، ولصلاحية الدعوى للفصل فيها وفقاً لأحكام المادة (العشرون) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات المنازعات الضريبية، وبناء عليه قررت الدائرة إخلاء القاعة للمداولة وإصدار القرار.

الأسباب:

بعد الاطلاع على أوراق الدعوى وبعد التدقيق، وبعد الاطلاع على الاتفاقية الموددة لضريبة القيمة المضافة لدول مجلس التعاون الخليجي المصدقه بالمرسوم الملكي رقم (٥١) وتاريخ ١٤٣٨/٠٥/٣هـ، وبعد الاطلاع على نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١١٢) بتاريخ ١٤٣٥/١٠/١٥هـ ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم (١٥٣٥) بتاريخ ١٤٣٥/٦/١١هـ وتعديلاتها، واستناداً على نظام ضريبة القيمة المضافة الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١١٣) وتاريخ ٢/١١/١٤٣٨هـ وتعديلاته، وعلى اللائحة التنفيذية لنظام الصادرة بقرار من مجلس إدارة الهيئة العامة للزكاة والدخل برقم (٣٨٣٩) وتاريخ ١٤٣٨/١٢/١٤هـ وتعديلاتها، وعلى قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٦٠٤) وتاريخ ١٤٤١/٦/١١هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة، نظرت الدائرة في الدعوى:

من حيث الشكل، ولما كانت المدعية تهدف من دعواها إلى إلغاء قرار المدعي عليها المتعلق بغرامة عدم الاحتفاظ بالسجلات والفوatir الضريبية، وذلك استناداً إلى نظام ضريبة القيمة المضافة ولائحته التنفيذية، وحيث أن هذا النزاع يعد من النزاعات الداخلية ضمن اختصاص لجنة الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية بموجب المرسوم الملكي رقم (١١٣) وتاريخ ٢/١١/١٤٣٨هـ، وحيث نصت المادة (٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية: «يجوز لمن صدر في شأنه قرار من الهيئة الاعتراض عليه لديها خلال (ستين) يوماً من تاريخ الإبلاغ به، وعلى الهيئة أن تبت في الاعتراض خلال (تسعين) يوماً من تاريخ تقديمه، فإذا صدر القرار برفض الاعتراض أو مضت مدة (تسعين) يوماً دون البت فيه، فللمكلف خلال (ثلاثين) يوماً من تاريخ إبلاغه برفض اعتراضه أمام الهيئة أو مضي مدة (٢) (تسعين) يوماً دون البت فيه، القيام بأي مما يأتي: ١- طلب إحالة الاعتراض إلى اللجنة الداخلية لغرض التسوية، فإذا رفض المكلف قرار اللجنة الداخلية بشأن التسوية أو مضت المدة المحددة في قواعد التسوية دون الوصول إلى تسوية، جاز للمكلف التقدم بدعوى التظلم من قرار الهيئة أمام لجنة الفصل خلال (ثلاثين) يوماً من تاريخ إبلاغه بقرار اللجنة الداخلية أو من مضي المدة المحددة في قواعد التسوية دون الوصول إلى تسوية، ولا تشمل دعواه ما قد يكون تم التوصل في شأنه إلى تسوية مع اللجنة الداخلية. ٢- إقامة دعوى التظلم مباشرة أمام لجنة

الفصل.» وحيث أن الثابت من مستندات الدعوى أن المدعية تبلغت بقرار رفض طلب الاعتراض بتاريخ ٢١/٠٣/٢٠٢١م وتقدمت باعتراضها بتاريخ ٢١/٠٣/٢٠٢٢م، مما تكون معه الدعوى قدّمت خلال المدة النظامية المنصوص عليها، مستوفياً أوضاعها الشكلية، مما يتعين معه قبول الدعوى شكلاً.

من حيث الموضوع، فإنه بتأمل الدائرة في أوراق الدعوى وإجابة طرفيها بعد إمهالهما ما يكفي لإبداء وتقديم ما لديهما، ثبت للدائرة بأن المدعية تطالب بإلغاء قرار المدعي عليها المتعلق بغرامة عدم الاحتفاظ بالسجلات والفوواتير الضريبية، وحيث أن المدعية لم تثبت صحة ادعاءها ولم تقييد بما نصت عليه اللائحة في الفقرة (الأولى) من المادة (الخامسة والأربعون) من نظام ضريبة القيمة المضافة والتي تنص على أنه: «يعاقب بغرامة لا تزيد على (٥٠٠٠٠) خمسين ألف ريال كل من: ا/ لم يتلزم بحفظ الفواتير الضريبية والدفاتر والسجلات والمستندات المحاسبية خلال الفترة المنصوص عليها في اللائحة، تكون الغرامة عن كل فترة ضريبية»، الأمر الذي ترى معه الدائرة صحة إجراء المدعي عليها.



القرار:

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت الدائرة بالإجماع ما يلي:

- رفض دعوى المدعية /...، هوية وطنية رقم (...) بصفتها مالكة مؤسسة ... ، سجل تجاري رقم (...).

صدر هذا القرار حضورياً بحق الطرفين، وقد حددت الدائرة يوم الأحد ٤/٠٣/٢٠٢٢هـ الموافق ٢١/١٠/٢٠٢٢م، موعداً لتسليم نسخة القرار، ويعتبر القرار نهائياً واجب النفاذ وفقاً لما نصت عليه المادة الثانية والأربعون من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

وصَلَّى اللهُ وَسَلَّمَ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدَ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.